يمن جديد

إقرار (٢٦٥) مناقصة بكلفة ١٥٠ مليار ريال خلال العام ٢٠٠٨م

■ ذكر التقرير السنوي للجنة العليا للمناقصات والمزايدات أنها أقرت مناقصات (٢٦٥) مشروعاً بكلفة (١٥٠) ملياراً و (٣٥٠) مليون ريال من اجمالي (٣٩٥) مناقصة بكلفة (٢٦٨) ملياراً و (٩٥٣) مليون ريال خلال العام الماضي ٢٠٠٨م.

وأوضح التقرير ان تمويل المناقصات المقرة توزع على (١١١) ملياراً و (٤٣١) مليون ريال، حكومي بنسبة (٧٤٪).. و (٣٨) ملياراً و(٩٨١) مليون ريال تمويل خارجي وبنسبة ٢٦٪.

وتوزعت المشاريع المقرة على (١٤٣) مشروعاً في مجالات الاشغال بكلفة (١٠٦) مليارات، و (٨٢) في مجالات التوريدات بكلفة (٣٨) ملياراً و (٤٢٢) مليون ريال، و(٤٠) في مجالات الخدمات الاستشارية بكلفة خمسة مليارات و (٥٢٠) مليون ريال.

مسارات الانتقال إلى مستقبل أفضل

متابعة وتقييم مستمر لمستوى تنفيذ البرنامج الانتخابي

باهتمام ومتابعة كبيرين من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، تواصلت خلال الأيام الماضية الاجتماعات المتعددة التي عقدتها الحكومة، ورأس فخامته منها اجتماعين، وذلك بهدف تقييم أداء الحكومة خلال العامين الماضيين، وما أنجزته من خطوات في اطار الاجراءات التنفيذية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وكذا البرنامج الحكومي والأولويات التي ينبغي ان تحتل صدارة عملها في الفترة القادمة..

عبدالفتاح الأزهري

■ وكان واضحاً أن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد أوجز -خلال ترؤسه اجتماعين لمجلس الوزراء، وكذا من خلال توجيهاته ومتابعته المستمرة لأداء مجلس الوزراء خلال الأيام الماضية- مهام ومتطلبات المرحلة القادمة، والتي تشكل في مجملها مسارات المستقبل القريب والبعيد المدى- والتي تركزت في عدد من النقاط الرئيسية التي أوضحت الأسس اللازمة لتعزيز التطور والنهوض الشامل وفي مختلف المجالات، خاصة تلك المرتبطة باحتياجات المواطنين وبأهداف التنمية، وفي مقدمتها قضايا الكهرباء والتعليم والنفط والغاز والسياحة والاتصالات، بالاضافة الى مستوى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والحد من البطالة، وكذا استيعاب المنح المقدمة لليمن من الدول المانحة الشقيقة والصديقة ومعها المنظمات الدولية المانحة والداعمة لبرامج التنمية في اليمن.

وعكست اجتماعات مجلس الوزراء خلال الأيام الماضية توجه السياسة اليمنية للمرحلة القادمة بقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية، والتي تؤكد بشكل قاطع على أن اليمن مقبلة على دخول مرحلة جديدة ومغايرة عنوانها المنهج الفاعل والأداء المسئول المبني على الخطط والبرامج المدروسة بدقة لرسم ملامح المرحلة القادمة، والتي سيصاحبها بالضرورة التقييم المنهجي الجاد والمستمر لأداء الجميع وفي مختلف مواقع العمل الوطني ودون استثناء، حيث لا مكان البتة لكل متقاعس أو فاقد للرؤية والصوابية في تعاطيه مع مسئولياته أو واجباته التي أنيط بها لخدمة الوطن والمواطنين وتحقيق أهداف التنمية والتطور بمعناها العريض والواسع.

ونستشف أيضاً ملامح المرحلة القادمة المرتكزة اساساً على البناء والتطور

إعادة هيكلة الوظيفة العامة وفق مصفوفة متكاملة من التشريعات

التركيز على محاربة الفقر والحد من البطالة وجذب الاستثمارات

والتحديث والاداء الفاعل والمسئول من خلال توجيهات ورسائل فخامته لمجلس الوزراء في أغسطس من العام ٢٠٠٧م ومارس من العام ٢٠٠٨م والتي حددت بشكل جلي وواضح الأولويات والمهام التي ينبغي على الحكومة الاضطلاع بها، وفي مقدمتها ايجاد الآليات اللازمة لجذب الاستثمارات لمختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن والثروة السمكية، والاستثمارات في المناطق الحرة والصناعية وغيرها، وبما يؤدي الى إحداث نقلات ايجابية تتيح المعدلات اللازمة للنمو وتسمح أيضاً باستيعاب أكبر قدر من الأيدي العاملة للمساهمة في تحقيق أهم المهام أمام الحكومة والمتمثلة في التخفيف من الفقر ومحاربة البطالة.. بالاضافة الى ما يجب من اصلاحات اقتصادية أخرى، واعادة هيكلة الوظيفة العامة، وهو ما يحتاج في اطاره العام الى ايجاد وتحقيق مصفوفة متكاملة من الاجراءات اللازمة والتشريعات والقواعد، التي من شأنها اغلاق كل الأبواب والنوافذ التي يمكن أن تحمل رياح القصور والتقاعس والتلاعب والتجاوز وغيرها من أشكال الفساد الأخرى التي تمثل حجر عثرة في طريق التنمية والتطور والتقدم المنشود.

ولابد من التأكيد هنا -واليمن مقدمة على ولوج مرحلة جديدة ومغايرة من العمل والعطاء الوطني المسئول، منذ اللحظة وحتى اجراء الانتخابات النيابية القادمة- أن تلك الواجبات التي حددها فخامة الأخ علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية للحكومة، إنما هي مهام وواجبات وطنية لا تقتصر على الحكومة وحدها -وإن كانت في مقدمة المعنيين- وإنما تتطلب من جميع أبناء الوطن دون استثناء، وفي مختلف مواقع وجبهات العمل، ومعهم كل الأحزاب والتنظيمات السياسية وبمختلف اتجاهاتها ورؤاها، أن تعمل يداً بيد وأن تغلب المصلحة الوطنية العليا لتحويل تلك التوجهات الى واقع عملي وملموس، وأن نرتقي فوق كل الاعتبارات والظروف لنجعل من هذا التحول انطلاقة قوية ومسئولة للعمل من أجل بناء مستقبل أفضل لليمن الجديد.. سلاحنا في ذلك الارادة القوية والاخلاص في العمل والترفع عن الصغائر، لأن مستقبل ورقي الشعب والوطن يرتقي فوق كل ظرف أو فكرة أو اعتبار.

أولويات

دعم حرية الصحافة

- نظرة مسئولة يوليها المؤتمر الشعبي العام تجاه الاعلام والصحافة كإحدى ركائز المجتمع المتحضر المستنير.. حيث يؤكد المؤتمر في ذلك على جملة من الثوابت أهمها :
- ترسيخ وتجذير الثوابت الإسلامية والوطنية والقومية لشعبنا.
- تطوير البنية التقنية لوسائل الإعلام. وتحديث الأجهزة الاعلامية، والعناية بمراكز المعلومات.
- رفع دور الوسائل الاعلامية بهدف ترسيخ الهوية العربية والاسلامية، وتعميق الولاء الوطني.
- دعم حرية الصحافة وإتاحة فرص تبادل الرأي والرأي الاخر في المؤسسات الاعلامية الرسمية.
- رعاية العاملين في الحقل الاعلامي.
- قانون الكادر الاعلامي.
- إنتاج البرامج التلفزيونية النوعية، وإثبات القدرة الاعلامية على منافسة النتاج البرامجي الخارجي.
- الاعتناء بالاعلام الخارجي المرئي والمسموع والمنشور، وتجويد الاداء الاعلامي، وتوثيق صلات المغترب اليمني بوطنه.

المؤتمر الشعبي العام
برنامج العمل السياسي

استراتيجيات

استراتيجية النفط والغاز والمعادن للأعوام الـ٢٥ القادمة

● أكد مجلس الوزراء في اجتماعاته خلال الأسبوع الماضي على أهمية العمل بالارتقاء بقطاع النفط والغاز والمعادن، من كافة النواحي المؤسسية والتشريعية والإجرائية والرقابية.. وكلف في هذا الخصوص وزارة النفط والمعادن بإعداد استراتيجية شاملة لقطاع النفط والغاز والمعادن للأعوام الـ٢٥ القادمة. وتشمل الاستراتيجية إعادة هيكلة ووضع مشروع قانون ينظم هذا القطاع ويحدد على نحو واضح واجبات وحقوق العاملين، والعاملين معه، مع التركيز على تحقيق القيمة المضافة للغاز والمعادن في الصناعات المرتبطة بهما وفي المقدمة صناعة البيتروكيماويات ومواد البناء واستخراج المعادن النفيسة.. وخول مجلس الوزراء في هذا الصدد الاستعانة بشركة استشارية دولية متخصصة وذات خبرة في هذا النوع من الاستراتيجيات.

تقييم استراتيجية تنمية المرأة

● وقف المجلس الأعلى للمرأة في اجتماعه «الأربعاء» الماضي، برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور، على تقرير حول تقييم الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة، ضمن الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨م. واشتمل التقرير على مستوى التنفيذ للاستراتيجية من قبل مختلف الوزارات القطاعية والجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية على المستويين المركزي والمحلي، إضافة إلى الجهات الدولية المانحة مع تحديد مدى التزام مختلف الأطراف بإدماج مفاهيم ومتطلبات النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في خططهم وبرامجهم التنموية انطلاقاً من أهداف وسياسات الاستراتيجية محل التقييم، وركز التقرير على السياسات والاستراتيجيات التي توجه الجهود الحكومية المتعلقة بالمرأة على المستويين الكلي والقطاعي، ومؤشراتها وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتمكينها اقتصادياً وتوسيع مشاركتها السياسية وتواجدها في مراكز صنع القرار، فضلاً عن تعزيز البناء التشريعي ومناهضة العنف ضد المرأة.

يهدف إلى تطوير الأداء وتحديث الوحدات ومكافحة الفساد

مشروع قانون التدوير الوظيفي أمام لجنة وزارية

■ أحال مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوع السابق برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور، مشروع قانون بشان نظام التدوير الوظيفي المقدم من وزارة الخدمة المدنية والتامينات الى لجنة وزارية، برئاسة وزير التربية والتعليم لدراسة المشروع والرفع بالنتائج الى المجلس في اجتماع قادم للمناقشة والاقرار تمهيداً لاستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة لاصداره. ويهدف المشروع الذي يقع في ٢٧ مادة موزعة على ستة أبواب الى تطوير الأداء وتحديث وحدات الخدمة العامة ومحاربة الفساد والحيلولة دون انتشاره أو بروز مظاهر فساد جديدة، وكذلك مساعدة الموظف ووحدة الخدمة العامة للخروج من دائرة الركود ومقاومة التغيير الى ثقافة التدوير وتعزيز الولاء للوظيفة العامة عن طريق تغيير الثقافة التنظيمية في وحدات الخدمة العامة بما يساعد على ترسيخ مبدأ احترام الوظيفة العامة. كما يهدف المشروع الى ضمان تطبيق مبدأ الاداة الأمنية كمطلب حتمي لتعزيز جهود التنمية المستديمة وغيرها من الأهداف المحفزة للأداء الفاعل واطلاق قدرات الموظفين للابداع وتطبيق المهارات والخبرات التي اكتسبوها من وظيفة الى أخرى وتأكيد الدور الحيوي لتقارير تقييم الأداء. ويقوم المشروع على عدد من المبادئ العامة، منها الشفافية والمسئولية والممارسة والعدالة والنظرة الشمولية للاهتمام بالموظفين والقيادة بالمثل والتحلي بالاخلاق الحميدة والاستجابة المتكاملة للمشكلات وحلها وأيضاً المعرفة الواسعة للقيادات الادارية والمهارات المتوافرة لديها في مختلف المستويات، وتأكيد مبدأ نقل الموظفين بين مختلف الادارات وصولاً الى ايجاد موظف في كل ادارة على صلة وثيقة بالناس والاجراءات في الادارات داخل وحدة الخدمة العامة.

ويؤكد المشروع على تطبيق نظام التدوير على المعنيين بقرارات جمهورية في وحدات الخدمة العامة المركزية والمحلية وشاغلي وظائف الادارة العليا المعنيين بقرارات رئيس مجلس الوزراء ورئيسي مجلسي النواب والشورى، وشاغلي الوظائف الأخرى في مختلف المستويات الوظيفية ابتداءً من مدير إدارة وما دون.

تعديل التشريعات التي تتعارض مع قانون مكافحة الفساد

● في ظل وجود إرادة سياسية فاعلة لمحاربة ومكافحة كافة أشكال الفساد وطرقه وأساليبه، تعمل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بجدية كبيرة في أداء مهامها، إضافة إلى وجود صلاحيات كاملة وواسعة لديها في قانون مكافحة الفساد.. وتناقش الهيئة -حالياً- مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الذي أعدته في وقت سابق، وتعمل على مناقشته بصورة نهائية مع مختلف الشركاء في مكافحة الفساد.

وتؤدي الهيئة دورها ومهمتها وفق قانون هيئة مكافحة الفساد وقانون الاقرار بالذمة المالية.. وذلك دون الإغفال عن وجود بعض التعارض مع قوانين أخرى، كما حرصت مؤكدة الدكتورة بلقيس أبو أصبع، نائب رئيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد، على أن الهيئة تعكف حالياً على دراسة تلك الحالة من التعارض والعمل على إجراء بعض التعديلات عليها لمعالجة ذلك التعارض.

وتتلقى الهيئة العليا لمكافحة الفساد عدداً كبيراً من البلاغات والشكاوى، التي تقوم بدراستها.. والتي تتأخر في بعض منها بسبب حرص الهيئة على التحري الدقيق عنها قبل إحالتها إلى القضاء..

وتتمتع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد باستقلالية مالية وإدارية، حيث بدأت من الصفر عند انشائها في العام ٢٠٠٧م.. وتعمل على إقامة علاقات تعاون وبناء تحالفات تعزز الشراكة مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وكذا مع المنظمات الإقليمية والدولية في سبيل تحقيق أهدافها والمتمثلة في مكافحة الفساد.

وكشفت الدكتورة أبو أصبع لوسائل الإعلام ان الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تسعى إلى إيجاد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.. فالهيئة هي الجهة المنوط بها إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وستشمل جميع المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد من مؤسسات رسمية وغير رسمية، وبالتالي فهي الجهة المعنية بإعداد هذه الاستراتيجية التي ستعمل بالشراكة مع جميع الجهات المعنية لتبادل الآراء والخبرات حول أفضل السبل والوسائل الناجحة لمواجهة الفساد في مجتمعنا اليمني، وتأمل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ان تكمل إعداد هذه الاستراتيجية خلال العام الجاري ٢٠٠٩م، وتحويلها إلى برامج تنفيذية تستطيع من خلالها ان تؤسس وتجذر قضية الفساد للسنوات القادمة.

وتركز الهيئة العليا لمكافحة الفساد على جانب الوقاية من الفساد، حيث تعمل في هذا الاتجاه على تفعيل قانون إقرار الذمة المالية، وهو القانون الذي انيط بالهيئة تطبيقه، وقد بدأت أولاً بنفسها بتقديم إقراراتها بالذمة المالية إلى مجلس النواب.. ثم بدأت بعد ذلك بتطبيق إقرار الذمة المالية على المشمولين في القانون، وقد وجدت استجابات كبيرة من الوزارات وفروعها بتقديم إقراراتهم بالذمة المالية.

أما في الجانب الثاني فتعمل الهيئة على تعديل التشريعات التي تتعارض مع قانون مكافحة الفساد.

وقامت الهيئة كما أوضحت الأخت بلقيس أبواصبع بتعديل قانون العقوبات والجرائم الجزائية الذي سيعرض على مجلس النواب في وقت لاحق، حيث قامت بضم هذا القانون إلى «جرائم فساد».. ومن ضمن التعديل للتشريعات والقوانين، رفعت الهيئة مقترحاً بتعديل شاغلي المناصب المهمة في الدولة.. وهي تأمل ان تحصل على استجابة في هذا الأمر لأنه سيساعدها على أداء أعمالها.

أما المحور الثالث الذي تركز عليه الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، هو محور التوعية والتثقيف.. حيث تعمل الهيئة عبر هذا المحور من خلال علاقاتها بمنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المختلفة، على اعتبار ان هذين القطاعين معنيات- بدرجة أساسية- بهذا الموضوع للقيام بعملية التوعية. حيث بدأت الهيئة مشروعاً كبيراً مع منظمات المجتمع المدني حول التوعية بمكافحة الفساد في عموم محافظات الجمهورية.. وستنضم إليها في الفترة القادمة حوالي ثلاثون منظمة ومؤسسة مجتمع مدني للعمل مع الهيئة في مكافحة الفساد.

توجهات

مصفوفة المهام المستقبلية للحكومة

● يتطلب النهوض التنموي والاقتصادي والارتقاء بالاداء الحكومي وتعزيز الانجازات المحققة.. تنفيذ الحكومة لمصفوفة من المهام المستقبلية خلال العامين القادمين يأتي في مقدمتها :
- تفعيل تنفيذ استراتيجية مكافحة الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
- الاستغلال الأمثل للموارد الغازية، وتشجيع الاستثمارات النفطية.
- تطوير قطاعات التعليم وربط المخرجات باحتياجات سوق العمل.
- تحسين الإدارة الحكومية وتجفيف منابع الفساد.
- رفع كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية والجمركية وتنمية الإيرادات غير النفطية.
- استكمال إصلاح النظام القضائي كرديف لترسيخ الأمن وصيانة الحقوق.
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتشجيع زيادة إنتاج الغذاء والارتقاء بالاداء الحكومي والاقتصادي والمالي والمعرفي.